



صَوَابَاتُ الْمَسَلِّ وَحِفَّتُهُ

الدُّعَاءَاتُ

صالح بن فوزان الفوزان

عبد العزيز بن عبد الله بن عجيل

عضو دارة الافتاء بالرياض سابقا

إصدارات وتصميم

إبتدائي جازي بدوي ساني غير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

موجبات الغسل ستة أشياء، إذا حصل واحد منها؛ وجب على المسلم الاغتسال:

أحدها: خروج المنى من مخرجه من الذكر أو الأنثى، ولا يخلو: إما أن يخرج في حال اليقظة، أو حال النوم، فإن خرج في حال اليقظة؛ اشترط وجود اللذة بخروجه، فإن خرج بدون لذة؛ لم يوجب الغسل؛ كالذي يخرج بسبب مرض، وإن خرج في حال النوم، وهو ما يسمى بالاحتلام، وجب الغسل مطلقاً؛ لفقد إدراكه، فقد لا يشعر باللذة؛ فالنائم إذا استيقظ ووجد أثر المنى؛ وجب عليه الغسل، وإن احتلم، ولم يخرج منه منى، ولم يجد له أثراً؛ لم يوجب عليه الغسل.

الثاني من موجبات الغسل: إيلاج الذكر في الفرج، ولو لم يحصل إنزال؛ للحديث الذي رواه مسلم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ" رواه البخاري (291) ومسلم (525). فيجب الغسل على الواطئ والموطوءة بالإيلاج، ولو لم يحصل إنزال؛ لهذا الحديث، ولإجماع أهل العلم على ذلك.

الثالث من موجبات الغسل عند طائفة من العلماء: إسلام الكافر، فإذا أسلم الكافر؛ وجب عليه الغسل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بعض الذين أسلموا أن يغتسلوا، ويرى كثير من أهل العلم أن اغتسال الكافر إذا أسلم مستحب، وليس بواجب؛ لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر به كل من أسلم، فيحمل الأمر به على الاستحباب؛ جمعا بين الأدلة.

الرابع من موجبات الغسل: الموت، فيجب تغسيل الميت؛ غير الشهيد في المعركة؛ فإنه لا يغسل.

الخامس والسادس من موجبات الغسل: الحيض والنفاس؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (وإذا ذهبت حيضتك؛ فاغتسلي وصلي (1)) وقوله تعالى: (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) يعني: الحيض، يتطهرن بالاغتسال بعد انتهاء الحيض" انتهى من "الملخص الفقهي" للشيخ صالح الفوزان حفظه الله.

صفة الغسل الكامل:

ذكر العلماء أن الاغتسال منه ما هو غسل كامل، اجتمعت فيه جميع الأشياء الواجبة والمستحبة، وانتفى منه كل ما ينقصه، ومنه ما هو غسل مجزئ فقط. فأما صفة الغسل الكامل فهو أن يبدأ الإنسان - إذا أراد الاغتسال - أولاً بالتسمية، فيقول: بسم الله، لا يقوم غيرها مقامها.

والتسمية واجبة في الغسل والوضوء والتميم؛ لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) (2). وتسقط إن سها عنها فلم يذكرها، وإن ذكرها في أثنائه سمى، وبني على ما مضى. فإن ترك التسمية عمداً لم يصح غسله، ولا وضوءه، ولا تيممه. ثم يغسل يديه ثلاثاً، مثل ما يفعل عند الوضوء بل هنا أكد؛ لأنه صلى الله عليه وسلم غسل كفيه مرتين، أو ثلاثاً، كما في حديث ميمونة، قالت: "أذْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَعَسَلَ كَفَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ أَفْرَعَهُ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَدَلَّكَهَا دَلَكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَ كَفِّهِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ." (رواه الجماعة) (3). ويكون غسلهما قبل إدخالهما الإناء، ثم يستنجي، ويغسل ما قد يكون على جسمه من شيء يلوئه، ثم يستعمل شيئاً يزيل به ما علق بيده من آثار الاستنجاء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب بيده الأرض أو الحائط بعد الاستنجاء؛ ليزيل ما علق بها، كما في حديث ميمونة. وما يستعمله الناس الآن من صابون ونحوه كافٍ في ذلك. ثم يتوضأ وضوءه للصلاة؛ لحديث عائشة عند البخاري ومسلم (4)

قال: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ"

ثم يحثي على رأسه ثلاث حثيات من الماء، يروي بها أصول شعره؛ لحديث ميمونة في صفة غسله صلى الله عليه وسلم، قالت: وأفرغ على رأسه ثلاث حثيات. ولحديث عائشة: ثم يأخذ الماء، فيدخل أصابعه في أصول الشعر، حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حثا على رأسه ثلاث حفنات، فإذا خلل شعر رأسه وتيقن أن الماء قد وصل إلى البشيرة أفاض الماء على رأسه وبقية جسده ثلاثاً؛ يبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم "كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنْعُلِهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطَهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ" (5).

وبذلك بدنه بيديه استحباباً؛ لأنه أنقى، ولتيقن وصول الماء إلى مغابنه، وخروجاً من الخلاف، وإلا فليس بواجب. قال في (الشرح الكبير) (6): يستحب إمرار يده على جسده في الغسل والوضوء. أ.هـ.

ويحرك خاتمه؛ ليصل الماء إلى ما تحته، ولا يجب إذا غلب على ظنه وصول الماء إلى جميع جسده. ويتفقد غضاريف أذنيه، وتحت حلقة، وإبطيه، وعمق سرتة وطي ركبته، ويكفي غلبة الظن في الإسباغ.

ثم يتحول من موضعه؛ ليغسل قدميه في مكان آخر. وقيل: إن كان في حمام مبلط لا تراب فيه ولا طين فلا داعي لتحويله لغسل رجليه. وإن آخر غسل رجليه حينما توضع الوضوء المذكور سابقاً فغسلهما بعد انتهائه من الغسل فلا بأس؛ لحديث ميمونة (رواه الجماعة).

والترتيب في الغسل غير واجب، وكذا الموالاة، بل هما سنة، بخلاف الوضوء، فإنهما من فروضه؛ فلو قدم جانباً من بدنه قبل الآخر فغسله صحيح، إلا أنه ينبغي له أن يبدأ بالجانب

ويسن للحائض والنفساء أن تستعمل السدر ونحوه لغسلها؛ لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: "إِذَا كُنْتِ حَائِضًا خُذِي مَاءَكَ وَسِدْرَكَ وَامْتَشِطِي" (7).

وَعَنْ عَائِشَةَ، "أَنَّ أَسْمَاءَ، سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَ: تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا، فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَدْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شُتُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةَ مَمْسِكَةٍ، فَتَطَهَّرُ بِهَا، فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، تُطَهِّرِينَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ، تَتَّبِعِينَ أَثَرَ الدَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: تَأْخُذُ مَاءً، فَتَطَهَّرُ، فَتُحْسِنُ الطُّهُورَ، أَوْ تَبْلُغُ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَدْلُكُهُ حَتَّى تَبْلُغَ شُتُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفَيْضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نِعَمَ النِّسَاءِ، نِسَاءَ الْأَنْصَارِ، لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ" (رواه مسلم) (8). ومثله ما يستعمله النساء الآن من شامبو ونحوه؛ لأن القصد التنظيف.

وأما شعر الرأس فتتقضه الحائض لغسل الحيض دون الغسل من الجنابة، إذا روت أصول الشعر؛ لحديث عروة عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وكانت حائضًا: "انْقُضِي شَعْرَكَ، وَاغْتَسِلِي"، قَالَ عَلِيٌّ فِي حَدِيثِهِ: "انْقُضِي رَأْسَكَ" (رواه ابن ماجه) (9) بإسناد صحيح.

وما رواه أحمد ومسلم (10) عَنْ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: "بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِأَبْنِ عَمْرٍو وَهَذَا، يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُءُوسَهُنَّ، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ". فأخذ العلماء من هذا أنها تقضه لغسل الحيض والنفساء دون الجنابة.

ويسن للحائض أن تأخذ قطنة، أو خرقة فيها مسك، أو طيب فتجعلها في محل الحيض؛ لقطع الرائحة، ولقوله صلى الله عليه وسلم، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطَهَّرُ

فَتَحْسِنُ الطَّهْوَرَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوْنَ رَأْسِهَا ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةَ مُمْسِكَةٍ فَتَطْهَرُ بِهَا" فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِينَ بِهَا" فَقَالَتْ عَائِشَةُ كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ: تَتَّبِعِينَ أَثَرَ الدَّمِّ" (رواه مسلم) (11). إلا أن تكون محرمة؛ لأن المحرمة بحج أو عمرة ممنوعة من الطيب.

ولا يجوز الإسراف في الماء؛ لحديث أنس رضي الله عنه قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ" (متفق عليه) (12). والله أعلم.

انتهى من "فتاوى الشيخ عبد العزيز بن عقيل . الجزء رقم 1 - الصفحة رقم 77"

صفة الغسل المجزئ:

وأما الغسل المجزئ: "فهو أن ينوي رفع الجنابة، ويسمي ويتمضمض ويستنشق، ثم يعم بدنه بالماء" (13).

1. سنن الترمذي . باب الطهارة . حديث رقم 129 . (صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه الحديث رقم 626) .
2. أخرجه أحمد (2/418)، وأبو داود (4101)، وابن ماجه (399)، ولا يخلو طريق له من مقال . وقد حسنه بعض أهل العلم بمجموع طرقه .

3. البخاري (274)، ومسلم (317)، وأبو داود (245)، والترمذي (103) وقال: حسن صحيح، والنسائي (1/137)، وابن ماجه (467، 573) .

4. البخاري (272)، ومسلم (316) .

5. البخاري (168) .

6. (1/247) .

7. عند الدارمي بلفظ قريب (773) .

8. مسلم (332) .

9. ابن ماجه (641) وراجع (الصحيحة) (188) .

10. أحمد (6/43)، ومسلم (331) .

11. أخرجه مسلم (332) بنحوه من حديث عائشة ولم يسم أسماء .

12. البخاري (201)، ومسلم (325) .

13. فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية < المجلد الرابع (الفقه - الطهارة) < الغسل < كيفية

الغسل من الجنابة وهل يصلي بعد الاغتسال < السؤال الأول من الفتوى رقم (19930) .